التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أ.آيت أمبارك سامية *

Résume:

La volonté de l'Algérie d'intégrer l'économie mondialisée, marquée par la liberté commerciale et les technologies de l'information et de la communication, nécessite de suivre les récentes évolutions économiques. Le commerce électronique constitue un élément important parmi ces évolutions. Dans ce contexte, la présente étude tend à examiner la réalité du commerce électronique en Algérie et les perspectives de son développement à travers l'étude d'un échantillon d'entreprises Algériennes. On peut dire qu'en dépit de l'existence effective de cette pratique en Algérie le commerce électronique existe en Algérie.son utilisation demeure limitée en comparaison avec les pays développés. La promotion du commerce électronique en Algérie nécessite un série de pré-requis juridiques, financiers et technologiques, en particulier ce qui est concerne l'utilisation efficace des technologies de l'information et de la communication.

الملخص: إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد المعولم، القائم على التجارة الحرة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يفرض عليها مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة. تشكل التجارة الالكترونية إحدى أهم هذه التطورات. في هذا السياق تحاول هذه الدراسة تحديد واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، وآفاق تنميتها من خلال دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية.

يمكن القول أنه رغم الوجود الفعلي لهذه الممارسة في الجزائر، تبقى استخداماتها محدودة مقارنة بالدول المتقدمة. فترقية التجارة الالكترونية في الجزائر يستوجب جملة من المتطلبات التشريعية والمالية والتكنولوجية خاصة منها ما يتعلق بالاستخدام الفعال لتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

* أستاذة مساعدة أ، جامعة الجزائر 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أشكالها العصرية المتطورة، المتسارعة، والمتعددة في جعل كل من يرغب الدخول في النظام العالمي الجديد القائم على العولمة وتحرير تجارة السلع والخدمات أن يبحث وينشئ مقومات وآليات تساعده في خوض هذا السباق.

فلا شك أن ظهور الإنترنت وامتداد استعمالاتها في نقل المعلومات وتخزينها وتبادل السلع والخدمات القابلة للنقل إلكترونيًا، ساهم في تشكيل ركيزة أساسية في التجارة الدولية والمحلية خاصة في الدول المتقدمة، باعتبارها الوسيلة الهامة في انجاز اتفاقيات الأعمال والإعلان والتسويق والتبادل التجاري، مما أدى إلى انتشار مفهوم التجارة الإلكترونية الذي تعاظم دورها نظرا لتأثيرها الفعال على الأسواق وأداء المؤسسات وقدراتها التنافسية.

إشكالية البحث:

تشهد التجارة الالكترونية نموا متزايدا خاصة عبر شبكة الانترنت، حيث أصبح هذا النمو يشكل تحديا هاما على المستوى الدولي مما حرك عجلة البحث لدى علماء الاقتصاد للتشخيص الدقيق لهذا النوع الجديد من التجارة، والبحث عن سبل تطويره.

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها مواكبة كل هذه التطورات الاقتصادية الحديثة، والتجارة الالكترونية واحدة من بين هذه التطورات.

من خلال ما تقدم تظهر لنا إشكالية نسعى إلى مناقشتها في هذا المقال الاقتصادي على النحو التالي:

في ظل النظام العالمي الجديد القائم على العولمة وتحرير التجارة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كيف يمكن للجزائر التكيف مع هذه المستجدات لتتبنى التجارة الالكترونية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

ثانيا: مواقع الويب التجاري وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل معالجتها

أولا: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

إن التجارة الالكترونية في الجزائر بالمعنى الصحيح ليست متطورة ولكن في الوقت الراهن توجد بعض المواقع التي تقدم خدمات للمواطنين المحليين وحتى للخارج، إذ يتم الدفع بموجب أمر الشراء أو بحوالة بريدية أو عن طريق الاتصال المباشر مع البائع.

وقد صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لسنة 2016 الجزائر في المرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنيت نسبة إلى إجمالي المبيعات بالمتاجر، ووفقا للتقرير الذي ضم137دولة بلغت حصة الأفراد المستخدمين.

للانترنيت في الجزائر 18 % وحصة الأفراد في بطاقات الائتمان 6 % وبلغ رصيد الجزائر وفقا لمؤشر قيمة التجارة الالكترونية لسنة 2015، 32.3نقطة من مجموع 100نقطة وقد اعتمد التقرير على أربع مؤشرات فرعية هي انتشار استخدام الانترنيت والخوادم المؤمونة، وانتشار بطاقات الائتمان والموثوقية البريدية.[1]

1- واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر:

تضم تكنولوجيات الإعلام والاتصال سائر التكنولوجيات المتعلقة بمعالجة المعلومات وتراسلها، ورغم أن التقارب الرقمي يسعى إلى جعل الحدود بينها في اضمحلال متزايد، فإننا نستطيع التمييز بين:

الاتصالات: الهاتف النقال، الهاتف الثابت.

تكنولوجيات الإعلام: البرمجيات، التجهيزات والخدمات المعلوماتية.

إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، وبالتالي تعد ترقية الوسائل التي تسمح بتبادل المعلومات عملية ذات أولوية في هذا المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ– الهاتف الثابت والهاتف النقال:

عرف قطاع البريد والاتصالات تغيرا وفقا للقانون رقم **2000 /03** لـ 25 أوت 2000، والذي عمل على تفرقة خدمات البريد عن خدمات الاتصالات وكانت المحصلة الهياكل التالية:

1- **بريد الجزائر: Algérie poste** مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي.

اتصالات الجزائر: Algérietélécom شركة مساهمة لها خطوط الهاتف الثابت مع فروعها **Mobilis** و **DJAWEB** – **Mobilis**: مزود خدمة الهاتف النقال. – **DJAWEB** : مزود الانترنيت

2- إن فتح سوق الاتصالات للتنافس سمح لمزودي خدمات الهاتف النقال المتعددة الجنسيات الاستثمار في الجزائر وتتمثل:

- **أوراسكوم تيليكوم الجزائر Algérie Tétécom Orascom**: مزود مصري لخدمة الهاتف النقال، تحصل على التسريح لمزاولة النشاط سنة 2001.
- **الوطنية تيليكوم الجزائر Algérie Télécom Watania**: مزود كويتي لخدمة الهاتف النقال، تحصل على التسريح لمزاولة الخدمة سنة 2004.

كما أنه في مجال الاتصالات يتجاوز استخدام الهاتف النقال الهاتف الثابت في الجزائر، إذ أن انتشار الهاتف النقال في الجزائر يفوق المعدل الإفريقي ويقارب معدل البلدان المتقدمة.

إذ بلغ عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال سنة 2015 حوالي 592 267 3 مليون مشترك ،(منها 460 013 3 مشترك في الهاتف الثابت السلكي و 132 254 في الهاتف الثابت اللاسلكي WLL)، وهو ما يمثل تطور.

بنسبة 5.45٪ مقارنة بسنة2014.كما بلغت نسبة الأسر الحائزة على خط هاتفي ثابت ما يعادل 41.65٪سنة 2015 مقابل 40.04٪ في سنة 2014.[2]

إلا أنه يتضح لنا جليا أن تكنولوجيا الهاتف الثابت تنمو ببطء وهذا بالنظر إلى معدل الاختراق فهو لا يتجاوز 41.65٪وهذا معناه أن أغلب الجزائريين لا يملكون هاتفا ثابت وهذا ما يعرقل نفاذ الأسر الجزائرية إلى التجارة الالكترونية، باعتبار أن الهاتف الثابت نافذة على شبكة الانترنيت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سجل العدد الإجمالي لمشتركي الهاتف النقال 643 227 43سنة 2015 مسجلا انخفاضا يقدر بـ 531 70 مشترك مقارنة بسنة 2014 ، محققا بذلك تراجعا في النمو يقدر ب 0.16 %مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

من أصل 43 مليون مشترك، 26.909 مليون هم مشتركون في شبكة GSM ، أي 62.25 %مقابل 16.319 مليون مشترك في شبكة الجيل الثالث 3G ، أي 37.75% . موزعة على المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال كالآتي:[3]

الجدول: الحظيرة الإجمالية لمشتركي الشبكات النقالة . (3G GSM) حسب المتعاملين

	2014	2015	التطور
اتصالات الجزائر للنقال	13 022 295	14 318 169	% 9.95 +
أوبتيموم تيليكوم الجزائر	18 612 148	16 611 115	%10.75 –
الوطنية لاتصالات الجزائر	11 663 731	12 298 360	% 5.44 +
العدد الإجمالي للمشتركين GSMو3G	43 298 174	43 227 643	%0.16 –

المصدر: مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص 2.

ب– الإنترنيت في الجزائر:

دخلت خدمة الانترنت للجزائر عام 1993 عن طريق مركز CERIST وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، وبعد خمسة سنوات من هذه البداية المحدودة صدر المرسوم التنفيذي 256/98 لعام 1998 الذي أنهى احتكار الخدمة من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت، واشترط المرسوم أن يكون مقدمي الخدمة لأغراض تجارية جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات، وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد مقدمي الخدمة إلى 18 شركة بحلول مارس عام 2000 ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتكشف أحدى الإحصائيات المتوافرة أن مجموع مستخدمي الانترنت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية 2005 ، كما قالت دراسة للأمم المتحدة أنه في عام 2004 كان عدد المشتركين في خدمات الانترنت لا يتجاوز 5000 مشترك، وأرجعت الدراسة أهم أسباب هذا التأخر التكنولوجي إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلى في حالة الضرورة الحتمية .ولكن أثناء إعداد التقرير للطبع أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته في أكتوبر 2006 أن السوق الجزائرية شهدت في قطاع الاتصالات طفرة غير مسبوقة خلال عام واحد (مقارنة بالأرقام السابقة المتاحة) وأن عدد مستخدمي شبكة الانترنت قد بلغ ثلاثة ملايين مستخدم بحلول يوليو 2006، في حين بلغ من يستخدم الانترنت عالي السرعة ADSL منهم 700 ألف شخص.[4]

وبخصوص شبكة الإنترنت فائق السرعة، فإن عدد الزبائن المشتركين في مختلف الشبكات بلغ 5 230 000 مشترك مع نهاية سنة 2012 أي نسبة ولوج تقدر بـ14 بالمائة.

أما في سنة 2015 بلغت الحظيرة الإجمالية للإنترنت في الجزائر 18 583 427 مليون مشترك منها 16 319 027 مليون من مشتركي الانترنت النقال للجيل الثالثG3 مقابل 1 838 492 مليون مشتركADSL .

من بين 18 583 427مليون مشترك في الانترنت، 87.81 ٪ هم من مشتركي الانترنت النقال للجيل الثالث 3G مقابل 9.89٪ من مشتركي ADSL ، 2.8٪ من مشتركي انترنت الجيل الرابع 4G LTE الثابت، 0.01٪هم مشتركي Wimax، و0.003 ٪ فقط هم مشتركوVSAT .

كما بلغت كثافة الانترنت إلى غاية 13 ديسمبر2016 نسبة 46٪ أي 46 مشترك في كل 100 نسمة

شهدت سوق الإنترنت زيادة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة، وترجع هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى إطلاق خدمات الانترنت النقال من الجيل الثالث G3 و الجيل الرابعLTE4G الثابت، وبالتالي فقد انتقلت حظيرة مشتركي الانترنت من 110 938 10مليون مشترك في سنة2014 إلى 18 583 427 مليون مشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول: تطور الحجم الإجمالي لمشتركي الانترنيت

	2014	2015	التطور
مشتركوADSL	1 518 629	1 838 492	٪21.06 +
مشتركو أنترنيت الجيل الرابع للثابتLTE4G	80 693	423 280	٪424.56 +
مشتركو انترنيت الجيل الثالث 3G	8 509 053	16 319 027	٪91.78 +
مشتركوWimax	2021	2008	٪0.64 –
مشتركو VSAT	542	620	14.39 +
العدد الاجمالي لمشتركي الانترنيت	110 938 10	18 583 427	٪83.80+

المصدر: مرصد سوق الانترنيت في الجزائر/ سنة 2015، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص 3.

ج- أجهزة الكمبيوتر

تشهد الجزائر في الفترة الأخيرة نموا هائلا لمستخدمي الإنترنت، إذ أصبحت الأسر تكتسب المزيد والمزيد من الأجهزة، وظهر الوعي الفردي والجماعي لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يشهد استعمال أجهزة الكمبيوتر نموا هائلا، حيث بلغ عدد أجهزة الكمبيوتر المستعملة حولي 3763607 جهاز سنة 2011، كما تقدر عدد أجهزة الكمبيوتر التي تباع سنويا حوالي 200000 جهاز، كما أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مشروع "أسرتك"بتاريخ 22 أكتوبر 2005، وهذا لتزويد كل أسرة جزائرية بجهاز كمبيوتر من خلال التمويل البنكي.ولكن لم يبلغ هذا المشروع أهدافه المرجوة.

د- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجريت دراسة ميدانية على 100 مؤسسة جزائرية مرتبطة بالانترنيت بغرض تحديد إذا كانت هذه المؤسسات قادرة على التكيف مع التحولات العميقة في بيئتها الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام التجهيزات المعلوماتية والبرمجية. من بين نتائجها:

لا تزال المؤسسات الجزائرية متأخرة فيما يتعلق بمختلف الأدوات والتقنيات الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أنه في سنة 2009، أقل من 20 % من المؤسسات مرتبطة بالانترنت و5% فقط منها تمتلك مواقع الكترونية ويرتفع إلى 13 % مع حساب المؤسسات المتوسطة، ونسبة التجهيز للمؤسسات بأجهزة الإعلام الآلي بلغت حوالي 40 %. أما نسبة المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا الاتصال، فإنها لا تتجاوز في الجزائر 3 % من إجمالي المؤسسات النشطة مع حساب كافة المؤسسات المتخصصة في الإلكترونيك والمعلوماتية. ومع التدقيق في هذه المؤسسات يسجل بأن أكثر من 25 % منها متخصصة في التوزيع والتسويق للمنتجات المعلوماتية، وحوالي 1 % منها متخصص في إقامة مواقع شبكة الانترنت وتطوير المحتوى.

كما أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مشروع "الجزائر الالكترونية" الذي يتضمن خطة متماسكة وقوية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة كما أنه يسعى إلى تحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذه خطوة جيدة قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ أصبح من الضروري تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران على النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصادا بديلا للموارد النفطية.

2- الدفع الالكتروني في الجزائر ومختلف المشاريع المتعلقة به :

في اطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية، علاوة على زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآليةDABعلى مستوى هذه المصارف، تم إنشاء شركة ذات أسهم SATIM عام 1995 ما بين المصارف الثمانية الوطنية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للادخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري، لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)،تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب المقاييس المعمول بها دوليا، وطبع الإشارة السرية، قامت شركة SATIM عام 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين المصارف، تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997بإعداد شبكة نقدية الكترونية بين المصارف في الجزائر، لا تغطي هذه الشبكة إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً ، وبالتالي أصبح بإمكان المصارف المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي، تعمل شركةSATIMعلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كما تعمل على كشف البطاقات المزورة.[5]

إذ عرفت الخدمات المصرفية الإلكترونية، أو وسائل الدفع والسحب النقدي الحديثة في الجزائر منذ سنة 1997[6] فعالية كبيرة، حيث أن أكثر من 3.6مليون أورو [7]خصصت لتعميم وتطوير كل ما يخص البطاقات البينكية (CIB) les carte interbancaire، والموزعات الآلية للأوراق النقدية للبنوك (DAB) distributeurs automatiques de billets،وكذا نهائيات التسديد الالكتروني(TPE) les terminaux de paiement électronique خاصة من الناحية التقنية.

رغم التطور التقني للدفع الالكتروني في الجزائر، إلا أن القطاع النقدي يتلقى عدة عراقيل في الجانب التطبيقي، فرغم وصول (حسب شركة SATIM) عدد البطاقات البينكية CIB المتداولة أكثر من 800 000[8] سنة 2011بطاقة إلا أن استخدامها في السحب عبر الموزعات الآلية للأوراق DAB التي تقدر ب 1300 موزع ما هو إلا 16 000سحب يوميا، كما يستعمل فقط نسبة 1% من مجموع 5 000 محطة تسديد الكترونية[9]TPE. وما يفسر هذا هو غياب ثقافة الدفع الالكتروني وكذا التخوف الراجع لعدم توفر الحماية القانونية لمستعملي هذه البطاقات، إلى جانب ذلك التوزيع المحدود لمحطات الدفع إذ لا نجدها سوى في المراكز التجارية الكبرى والفنادق وبعض الصيدليات، مما لا يسمح للأغلبية بالوصول إليها.

إن التغيرات الاقتصادية والتجارية المتواصلة جعلت الجزائر مجبرة على مسايرة التغيرات وأقلمة أنظمتها بما هو متعامل به في الخارج خاصة ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المنتعشة بالسوق الجزائرية والتي يطالب أصحابها تسهيل الإجراءات المصرفية لنقل الأموال وصرف العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى ظهور مشاريع عديدة هدفها تسوية الدفع عبر الانترنيت، من بينها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مشروع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 2009، أين تم عرض نظام الدفع الالكتروني عبر الانترنيت في الجزائر.

– مشروع مؤسسة " ePay.dz" (*) وهي وسيلة للدفع الالكتروني عبر الانترنيت في الجزائر، أنشأها السيد "محمد حمزة" (**)، وهي ليست بنك إذ تلعب ePay.dz دور الوسيط في المعاملات التجارية بين الأفراد والتجار. مبدأها مماثل لمبدأ المؤسسة العالمية PayPal(***) ، وهي مبادرة حسنة لأن الساحة الجزائرية تخلو من هذا النوع من مؤسسات الدفع الالكتروني.

إن التطور الملحوظ في الجانب التقني للخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر، سمح بانطلاق خدمة الدفع الالكتروني يوم **03 أكتوبر 2016**، حسب ما أقره الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية معتصم بوضياف في حوار له على القناة الثالثة ضمن برنامج ضيف التحرير ،حيث أن حاملي بطاقات الدفع الالكتروني الذين بلغ عددهم 1.300.000مليون سيمكنهم الاستفادة من هذه الخدمة بمجرد حصولهم على الأرقام السرية لبطاقاتهم عبر موقع الكتروني.

إذ أن عددا من المؤسسات إلى جانب 11 بنك عمومي و خاص على أتم الاستعداد لتقديم خدمة الدفع الالكتروني في مرحلة اولية على أن تشرك كافة البنوك و المؤسسات في مرحلة ثانية، كما تكفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدّفع الالكتروني من أي قرصنة، بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني، موضحا أنه تم وضع موقع إلكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم و كلمة السر الخاصة بها و تحديد آلات التخليص و كذا آلات توزيع الأوراق النقدية و شرح قواعد الاستعمال السليم و المؤمن لبطاقات الدفع الإلكتروني. وهذا كله سيساهم في تسريع مشروع عصرنة النظام البنكي في الجزائر.

3– الإطار القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر:

يتصف الجانب القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر بوجود فراغ تشريعي إلا أنه يمكن أن نحكم على أن التشريعات السارية حاليًا في الجزائر توفر جزء كبير من البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية ويمكن اعتبارها كمقدمات تفسح المجال لنشوء وتطبيق التجارة الالكترونية من بينها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القانون رقم04 /02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 23 يونيو سنة 2004، يحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية

المادة 05: يجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعار وتعريفات السلع والخدمات عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات **أو بأية وسيلة أخرى مناسبة**. يجب تبيين الأسعار والتعريفات **بصفة مرئية ومقروءة**.

المادة 03: يعطي مفهوم

* **عقد**: كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقا من أحد أطراف الاتفاق إذعان الطرف الآخر بحيث لا يمكن لهذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه.

يمكن أن ينجز العقد على شكل طلبية أو فاتورة أو سند ضمان أو جدول أو وصل تسليم أو سند **أو أي وثيقة أخرى مهما كان شكلها** أو سندها تتضمن الخصوصيات أو المراجع المطابقة لشروط البيع العامة .

* **إشهار**: كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع السلع أو الخدمات **مهما كان المكان أو وسائل الاتصال المستعملة**.

- المرسوم التنفيذي رقم 05 / 468 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 10 ديسمبر سنة 2005، يحدد شرط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك.

المادة 04: يجب أن تحتوي الفاتورة على الختم الندي وتوقيع البائع **إلا إذا حررت عن طريق النقل الالكتروني كما تنص عليه أحكام المادة 11 أدناه**، مع العلم أنه لا يمكن استعمال هذه الأخيرة إذا كان الأمر يتعلق بتسوية النفقات العمومية.

المادة 11: استثناء لأحكام هذا المرسوم، **يسمح بتحرير الفاتورة وإرسالها عن طريق النقل الالكتروني** الذي يتمثل في نظام إرسال الفواتير المتضمن **مجموع التجهيزات والأنظمة المعلوماتية التي تسمح لشخص أو لأكثر بتبادل الفواتير عن بعد.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يتم استعمال الأسلوب المذكور أعلاه في الفقرة السابقة وفق الكيفيات والإجراءات المحددة بقرار مشترك **بين الوزراء المكلفين بالتجارة والمالية وبالمواصلات السلكية واللاسلكية.**

- القانون رقم 09 /03 المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش. الفصل الخامس: إلزامية إعلام المستهلك:

المادة 17: يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم أو وضع العلامات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة.

- المرسوم التنفيذيّ رقم 09 /65 المؤرّخ في 11 صفر عام 1430، الموافق لـ 7 فبراير سنة2009. يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعينة .

المادة 04: يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم ما يأتي:

الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار: طرق الإشهار حول الأسعار والتعريفات المتعلقة بالسلع والخدمات التي تعتمد على استعمال وسائل معينة. **ولا سيما الدعائم التقنية والتكنولوجية للإشهار والاتصال.**

كما تستلزم الطبيعة اللامادية للبيئة الالكترونية قواعد مناسبة كفيلة بتنظيم المبادلات التجارية بإحكام وتضمن إطارا معاملاتي قوامه الثقة والنزاهة، وتتعلق هذه القواعد بالأخص بالتصديق الالكتروني la certification électronique، والتوقيع الالكتروني La signature électronique

والواقع أن تنظيم المشرع لم يأت جملة وإنما تجسد في النصوص القانونية بصفة تدريجية. فالاعتراف بالإثبات الالكتروني سنة 2005 كان بمثابة الخطوة الأولى التي خطاها المشرع في طريقه إلى تنظيم التجارة الالكترونية، ثم تواصلت هذه الجهود سنة 2007 بصدور نص تنظيمي يعالج خدمات التصديق الالكتروني، إذ تم:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الإثبات الالكتروني:

اعترف المشرع الجزائري عند تعديله وتتميمه للقانون المدني **بالقانون رقم 05 /01 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426، الموافق لـ 20 يونيو 2005** بالإثبات الالكتروني معتمدا في ذلك مبدأ التكافؤ الوظيفي équivalence fonctionnelle بينه وبين الإثبات بالكتابة في الشكل العادي على الورق.لكن المادة المذكورة قيدت هذا بتوفر شرطين:

1- إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدر هذه الكتابة.
2- أن تكون هذه الكتابة الالكترونية معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

ومن الجدير بالملاحظة أن المشرع تفطن إلى ضرورة تبيان المقصود بالكتابة. حيث **نصت المادة 323 مكرر** أن الإثبات بالكتابة ينتج : "**من تسلسل حروف أو أوصاف أو أية أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق إرسالها**".

ويلاحظ أن الكتابة الالكترونية، شأنها شأ ن الكتابة الورقية لا تصلح دليلا للإثبات .فالمادة **327 من القانون المدني** صريحة في اشتراط التوقيع. الشيء الذي حمل المشرع إلى قبول التوقيع الالكتروني ما دام أنه نص في **المادة 327 الفقرة الثانية** على أنه: " **يعتمد التوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر1 أعلاه** ".

ب- خدمات التصديق الالكتروني:

المرسوم التنفيذي 07 /162 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1428 الموافق لـ 10 مايو سنة 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01 / 123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ 9 مايو 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

أن الكتابة في الشكل الالكتروني وحتى في الشكل الورقي لا تكفي دليلا للإثبات ما لم تكن ممضاة من الشخص الذي صدرت عنه. ومنه كان لزاما إيجاد وسيلة تسمح بتوقيع الكتابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالكترونية على طريقة لا تدعو مجالا للشك. هذا وإن كان مبدأ الاعتماد بالتوقيع الالكتروني في التشريع الوطني يرجع إلى 2005 فإن تعريفه لم يتم إلا سنة 2007 بمناسبة صدور المرسوم أعلاه.وفي هذا السياق تناول المشرع تعريفين:

1/ التوقيع الالكتروني البسيط: "معطى (جمعه معطيات Données) ينجم عنه استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر 323 مكرر1 من القانون المدني".لكن في الحقيقة هذا التعريف ليس محكما.

2/ التوقيع الالكتروني المؤمن: Signature électronique sécurisée فقد تم تعريفه بأنه توقيع الكتروني يفي بثلاثة متطلبات تتمثل فيما يلي:

أن يكون خاصا بالموقع.

أن يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية.

أن يضمن مع الفعل (الفعل هنا يعني التصرف القانوني) المرتبط به صلة، بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

ج- المشاريع المستقبلية:

أمام عدم كفاية الأحكام القانونية في مجال التصديق الالكتروني قامت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بإعداد مشروع قانون تمهيدي " **يتعلق بالمبادلات التجارية الالكترونية**" مستعينة في ذلك بقدر كبير من القانون التونسي عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الالكترونية.[10]

* إن المصالح التي يمكنها أن تتشابك للوصول إلى وضع قانون للتجارة الالكترونية تتمثل في:

1. **وزارة التجارة:**

- المشاركة في القوانين المرتبطة بحماية المستهلك.
- النصوص التشريعية المتعلقة بالنشاط التجاري تركز على إعلام المستهلك.
- لوضع قانون لنشاط التجارة الالكترونية يجب وضع دفتر الشروط تحدد فيه كل الحقوق والواجبات التي يجب أن يحتويها موقع الويب التجاري. إذ يسلم هذا الدفتر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استحسانا قبل التسجيل في السجل التجاري للمؤسسات الجديدة وكذا المؤسسات التي سجلت من قبل التي يتمثل نشاطها في البيع عن بعد.

2. وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: المشاركة في القوانين المتعلقة بالجانب التقني لمواقع الويب (حفظ البيانات التقنية ، حلول تقنية موثوق بها). إذ تشترط التجارة الالكترونية مناداة شرعية للنصوص التالية:

1- التوقيع الالكتروني: la signature électronique

- وضع نصوص تحدد مصداقية وموثوقية البيانات التقنية والمحتويات الموجودة في المواقع التجارية.

- وضع نصوص تحدد الصفات والخصائص التقنية اللازمة لإنشاء التوقيع الالكتروني.

2 - تجهيز مزود خدمات التصديق الالكترونية: la certification électronique

إذا كان لدى وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فكرة فتح نشاط مزود خدمة التصديق الالكترونية والتي تثبت صحة وجود المؤسسة الافتراضية التجارية يجب وضع:

- نص المواصفات المتعلقة بممارسة نشاط مزود خدمات التصديق الالكترونية.

- نص يوضح إجراءات الحصول على القبول من مزود خدمات التصديق الالكترونية.

3 - استعمال إمكانيات وخدمات التشفير: Le cryptage

- وضع نص يحدد شروط وإجراءات استخدام وسائل أو خدمات التشفير عبر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسعي إلى تطوير الأنشطة المتعلقة بها.

3. وزارة الثقافة: حماية الملكية الفكرية.

4. وزارة الداخلية: محتويات الموقع، حماية وأمن المعلومات.[11]

ثانيا: مواقع الويب التجاري وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك أسباب كثيرة جعلت التجارة الالكترونية لا تلاقي حقها في الجزائر ، ولعل أهم هذه الأسباب عدم توافر أساليب الدفع الإلكتروني الآمنة ، و أساليب التسوق المضمونة، ناهيك عن تقنيات التسوق المتطورة التي توفر للمستخدم الجزائري السهولة و المرونة الكافية في التسوق عبر شبكة الانترنت، لكن وبشكل ملفت في هذه السنوات الأخيرة نلاحظ تصاعد وتيرة التأسيس للبوابات الالكترونية المختصة بقضايا التجارة والتبادل. فحسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري فعدد المواقع المخصصة للتجارة الالكترونية تشهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى وهذا ما يثبت أن الجزائر تخطو خطوات ايجابية نحو إقامة تجارة الكترونية فقد بلغ عدد مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر 14 موقع سنة 2009، ثم 16 موقع سنة 2010، ثم 30 موقع سنة 2011[12]، ثم 62 موقع سنة 2012 ووصل إلى 64 موقع سنة 2013.

1- بعض مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

مع تطور شبكة الانترنيت في الجزائر وتعميمها، تطورت استخداماته إذ لوحظ في السنوات الأخيرة ظهور أولى التعاملات التجارية عبر الانترنت، وهذا للاهتمام الكبير من طرف رواد مهندسين في مجال الإعلام الآلي والتجارة الدولية من خريجي الجامعات والمعاهد الجامعية العليا، الذين شرعوا في تطوير هذا المجال ، إذ نجد العديد من المواقع التجارية رغم اختلاف أنواعها:

أ- مواقع ويب إشهارية (الترويج والإعلان)

يمكن أن نصنف مواقع الويب الإشهارية من بين مواقع التجارة الالكترونية رغم أنه لا تتم عبره عملية الشراء، لكن ما دامت هناك إعلانات ومعلومات عن السلع والبضائع والخدمات في هذه المواقع فهذا يعطينا الحق بأن نسميها كذلك.

ب- موقع واد كنيس: www.ouedkniss.com

يعتبر موقع واد كنيس واحد من مواقع التجارة الالكترونية الأكثر شيوعا في الجزائر، تأسست سنة 2006 من قبل 5أعضاء بقيادة السيد "**جمال ديب**"، إذ يعتبر ثامن موقع أكثر زيارة في الجزائر حيث يصل المعدل اليومي لزواره 000 133 زائر، كما تتراوح عدد الإعلانات فيه بين 1000 و1500 إعلان يوميا والتي تتم مجانا، و يعتبره مستخدمي الانترنيت الجزائريين من أفضل المواقع حيث صنفه في المرتبة 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتخصص موقع واد كنيس في المبادلات التجارية التي تتم بين الخواص وكذا بعض المؤسسات فهو موقع لقاء بين البائع والمشتري، إذ يعرف بشعار" مسرع المعاملات التجارية". أهم المنتوجات التي تتبادل فيه هي السيارات ثم تليها العقارات ومنتوجات الإعلام الآلي.[13]

ج- **موقع دير لافار:** www.dirlaffaire.com

موقع دير لافار يقوم على نفس مبدأ موقع واد كنيس، فهو موقع 100% جزائري أنشئ في 20 جوان 2008، يقوم باستقبال وبث عروض الإعلانات مبوبة ومحلية (عقارات، سيارات، أثاث، هواتف، فرص العمل، ملابس، مجوهرات، تربصات...)، كما يمنح فرصة لاختيار وشراء المنتج الأمثل وكذا إتمام الصفقات بكل أمان وسرعة.

د- موقع سوق الجزائر:

موقع سوق الجزائر هو **موقع مزاد إلكتروني** ، تأسس في منتصف 2008 مقره ولاية المسيلة و بدأ نشاطه التجريبي في 2008/08/20 كأول مزاد إلكتروني جزائري على شبكة الانترنت، **يوفر خدمة البيع والشراء عبر نظام المزاد** باللغتين العربية و الفرنسية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات التي هدفها تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر. حيث يلعب موقع سوق الجزائر دور الوسيط بين البائع والمشتري، فينظم كافة العمليات اللازمة بينهما مع ضمان توفير الحماية إذ يضمن موقع سوق الجزائر للبائع دفع المشتري لقيمة السلعة قبل أن يستلمها كما يضمن للمشتري ألا يدفع للبائع إلا بعد أن يستلم المشتري سلعته.

هـ- موقعا المسمار وقيديني:

يعد موقعا المسمار ELMISMAR وقيدني GUIDDINI موقعان تجاريان بالجزائر، بدأت برمجتهما من طرف السيد "**مراد مشتة**" في نهاية سنة 2009، و كان الموقعان على الخط يوم 15 أكتوبر2010.

* يختص **موقع المسمار http://www.elmismar.com/ بترويج و بيع الكتب عبر الانترنت وكذا نشر الإبداعات بشتى أنواعها، فهو مكتبة افتراضية تنشط بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله (*) كمؤسسة مبتدئة مختصة في مجال نشر و بيع الكتب والأقراص المضغوطة عبر الانترنت.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فموقع المسمار هو موقع متكامل للتجارة الإلكترونية، وليس موقع إعلانات مبوبة كموقعي **واد كنيس وديز لافار**، إذ لديه كل طرق الدفع العصرية و الآمنة عبر شبكة الانترنت و لديه أيضا كل الحلول لإيصال السلع و الخدمات لطالبها سواء في الجزائر أو خارجها.

* **موقع قيديني** http://www.guiddini.com/ **هو موقع لترويج و بيع مختلف المنتجات عبر الانترنت** ، فهو بمثابة مؤسسة تجارية **افتراضية تنشط بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، تسميته مستنبطة من كلمة "Guide" أي بمعنى دُلّني.**

– تجسد مشروع موقع قيديني guiddini بين السيد م مشتة ولونساج ANSEJ "**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**" تحت عنوان نشاط رئيسي يتمثل في وكالة إشهار واتصالات، ونشاط ثاني فرعي وهو جديد يتمثل في البيع بالتجزئة لكل أنواع المنتجات عبر المراسلة والهاتف والانترنت. ومن ضمن طرق الدفع التي يعتمدها موقع المسمار وقيديني:

الطريقة الأولى: عبر موقع البايبال:

الذي يحتوي على أعلى نظم التشفير و إخفاء البيانات حيث تملك مؤسسة المسمار وقيديني حساب تجاري محترف مفعل فيه، بواسطته تستقبل أموال المشترين في البايبال. حيث يقوم المشتري بدفع ثمن المشتريات بحسابه المفعل بالبايبال.

الطريقة الثانية: عن طريق mandat ccp أو virement bancaire

عند اختيار هذه الطريقة يوجه المشتري مباشرة إلى صفحة لملأ بياناته الشخصية وعنوان الشحن وعند التأكيد تظهر له رسالة فيها رقم الحساب البنكي و البريدي CCP.

يقوم المشتري بدفع قيمة السلعة و الشحن في مركز البريد و يرسل نسخة عبر الفاكس أو صورة لها عبر السكانار إلى الموقع **elmismar@hotmail.fr أو mourad_officiel@hotmail.com ليتلقى إشارة بإرسال طلبه إلى عنوانه.**

الطريقة الثالثة: الدفع ببطاقة العربون قيديني :

تسعى مؤسسة المسمار وقيديني بالعمل على إصدار "بطاقة الرصيد الافتراضي" فهي بصدد تطويرها، حيث ستباع في الأكشاك ولدى موزعين في الجزائر فقط لأنها تعمل مع الدفع عند الاستلام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه البطاقات تشبه بطاقات الدفع المسبق للهاتف النقال تحوي على أرقام مخفية وراء طبقة سوداء تحك لتظهر الأرقام ال 15 يضعها المشتري في الخانة المخصصة والمكتوبة REMARQUE SUR LA COMMANDE.

ثالثا: تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل علاجها:

أ- تحديات التجارة الالكترونية في الجزائر:

إن سبب تأخر الجزائر في تطبيق المعاملات التجارية بصفة الكترونية، وتخلفها في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات راجع لعدة أسباب من أهمها :

1- انخفاض الوعي بأهمية عقد الصفقات التجارية إلكترونيا من حيث أنها توفر الوقت و تشمل كل الأسواق و المستهلكين المحتملين في العالم .

2- عدم توفر عنصري السرية و الأمان : و نقص الثقة بالأطراف الأخرى المتعاملة في التجارة الإلكترونية و هذا يرجع إلى عدم تحكم الجزائر في استخدام تكنولوجيا الاتصال و شبكة الانترنت .

3- ضعف تدفق شبكة الاتصالات : و هذا الضعف يعيق المستخدمين و يضيع وقتهم و هذا المشكل يندرج أيضا في الصعوبات التي تواجهها الجزائر في التحكم في شبكة الاتصالات وتكنولوجياتها.

4- عدم وجود القوانين و القواعد المنظمة : فغياب القوانين و القواعد المنظمة ينقص الثقة في استخدام الشبكة لغرض التجارة الإلكترونية .

5- قلة استخدام بطاقات الائتمان : إن استخدام بطاقات الائتمان في الجزائر لم يلقى قبولا و ثقة شاملين و بالتالي قلة استخدامها و تفضيل الجزائريين استخدام وسائل الدفع التقليدية وهذا من الأسباب التي تعرقل استخدام التجارة الإلكترونية .

6- قلة عدد المواقع باللغة العربية : وهو سبب من أسباب عدم اتجاه الجزائر وكذا الوطن العربي إلى التجارة الإلكترونية، فبالتالي عدم وجود مواقع باللغة القومية يشكل عائقا بالأخص أمام المستهلك في القيام بالإطلاع على ما هو معروض على الشبكة إذا فرضنا أن الشركات تقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستخدام متخصصين يجيدون لغات أخرى غير اللغة العربية و بالتالي تتمكن الشركات من التعامل بسهولة لكن المستهلك لا يمكنه إلا الاعتماد على إمكانياته الخاصة .

ب- الحلول المقترحة لتبني التجارة الالكترونية في الجزائر:

لقيام التجارة الالكترونية في الجزائر لابد من إقامة بنية تحتية، وإتباع إستراتيجية شاملة وهادفة للوصول إلى الهدف المرجو، ومن بين الحلول المقترحة لتبني التجارة الالكترونية وتعظيم عائدات المؤسسات نذكر ما يلي:

- إرفاق وتعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات.

- تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية، وإعادة النظر في برامج التعليم ابتداءا من المدارس الابتدائية وصولا إلى معاهد التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- الزيادة بقدر معتبر من عدد المواقع التجارية ومحلات الانترنت، وإعطائها فرصة لإبراز مهاراتها، كموقع قيديني وواد كنيس... ، والتسيير الفعال لاسم النطاق dz.

- الاستثمارات في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز الشراكة التي تجلب المنافع للدولة الجزائرية واستغلال تجارب الدول المتقدمة، ومحاولة استنباط حلول مناسبة.

- تشجيع الشباب الذي يملك القدرات التقنية والذكاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما هو الحال في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله.

- التخلي عن الأنماط الإدارية التقليدية وتعويضها بالأساليب الحديثة التي تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ولكي نتمكن من ذلك عليها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* استخدام الانترانيت كشبكة داخلية خاصة بالمؤسسة تمكن العاملين من الاتصال ببعضهم البعض والوصول إلى المعلومات، كما تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات التي توفرها الانترنيت، مع الفرق في كون هذه الخدمات تتم على مستوى المؤسسة.

* استخدام الاكسترانيت كشبكة خارجية خاصة بالمؤسسة مفتوحة بطريقة آمنة على شركاء وموردي وزبائن المؤسسة. كما يمكن استخدامها كممر آمن إلى انترنيت المؤسسة من قبل العاملين بالمؤسسة والمتواجدين بالفروع المختلفة والذين هم خارج جدران المقر والفروع.

* استخدام برمجيات التجارة الالكترونية بتوفير موقع ويب تجاري يسمح بالقيام بمختلف التبادلات التجارية عبر الانترنيت بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى وبين المؤسسة وزبائنها.

- تسريع وتطوير وتخفيض تكاليف خدمات **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة: المواطنين والشركات والإدارات الأخرى** وهذا ما يمثل الهدف الأساسي والكامل لمشروع الجزائر الالكترونية 2013.

- وضع إطار قانوني تنظيمي ملائم ومتميز خاص بكل ما يتعلق بالتجارة الالكترونية. وإعداد وتفعيل تنظيم خاص بالمبادلات الالكترونية وبالمصادقة عليها. وهذا لحماية المعطيات الشخصية لضمان سرية وسلامة المعلومات الخاصة بالمشترين والشركات، وحصر استعمالها في الإدارات المؤهلة فقط.

- تطوير المنظومة البنكية بحيث تكون منظومة الكترونية، وكذا توفير أنظمة الحماية الالكترونية لتجنب الاختراقات والقرصنة من طرف الهاكرز.

- وضع إستراتيجية مدروسة لتقبل التجارة الالكترونية من قبل الأفراد، وتوسيع استخدام البطاقات الالكترونية على كامل الإدارات العمومية والإدارات الخاصة.

- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستوردة ليتاح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها.

الخاتمة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال دراستنا لواقع وتحديات التجارة الالكترونية في الجزائر نستخلص أنه لا يمكن القول أن التجارة الالكترونية غير موجودة في الجزائر، رغم أن استخداماتها بدائية جدا، خاصة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة إذ يمكن تخليص النتائج التالية:

– وضعت الجزائر منذ سنة 2009 في كنف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال MPTIC إستراتيجية ذات أهداف نوعية وكمية محددة بوضوح لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية، والمتمثلة في إستراتيجية "**الجزائر الالكترونية2013**"، والهدف الرئيسي منها هو تسريع وتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة: المواطنين والشركات والإدارات .

– يتصف الجانب القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر بوجود فراغ تشريعي إلا أنه يمكن أن نحكم على أن التشريعات السارية حاليًا في الجزائر توفر جزء كبير من البنية التشريعية للتجارة الإلكترونية ويمكن اعتبارها كمقدمات تفسح المجال لنشوء وتطبيق التجارة الالكترونية.

– نلاحظ أن الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر متطورة من الجانب التقني إلا أن هذه الأخيرة مازالت بعيدة عن الاستخدامات الاقتصادية والتجارية السائدة في الجزائر.

– إن انتشار التجارة الالكترونية مرتبطة ارتباطا وثيقا بانتشار استخدام الانترنيت الذي لا يلقى حسن الاستعمال من طرف مستخدميه، إذ أن أغلب مستخدميه يلجون إلى الانترنيت لغايات سلبية لا تعود بالفائدة.

– مواقع التجارة الالكترونية الناشطة تتبع طريقة الدفع عند التسليم و لم تصل بعد إلى المستوى الثاني و المتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني و الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية و التحويلات النقدية على شبكة الانترنت بين الشركات فيما بينها و بين الأفراد و الشركات.

– هناك العديد من المواقع الناشئة في مجال التجارة الالكترونية، هذا ما يوحي بالتفاؤل بوجود مستقبل للتجارة الالكترونية في الجزائر، من بين هذه المواقع نجد مؤسسة قيديني، المسمار، سوق الجزائر للمزادات...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش والمراجع

[1]: United Nations Conference on Trade And Development , **UNCTAD B2C E-COMMERCE INDEX 2016** , UNCTAD Technical Notes on ICT for, N 07. P P 21 , 24.

[2]: **مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر/ سنة 2015**، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص ص 2، 4.

[3]: **مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر/ سنة 2015**، تقرير سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية arpt، ص ص 2، 4.

[4]: الموقع ،http://www.startimes.com/f.aspx?t=26399136، تاريخ الإطلاع (2016/10/25).

[5]:مرزيق عاشور، معموري صورية، ملخص مداخلة تحت عنوان **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**،جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008، ص 08.

[6]: عايدة عبير بلعبيدي، **واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 317.

[7]: نعمون وهاب، **النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة قالمة، ص 281.

[8]: **Le paiement électronique peine à faire recette**,
http://www.elwatan.com/economie/le-paiement-electronique-peine-a-faire-recette-04-04-2011-118995_111.php visité le 04/04/2011

[9] : Samir Tazaïrt, **MONETIQUE ET COMMERCE EN LIGNE**, journal IT MAG,du 2 au 8 mars 2011,N°207.p 07.

(*) **EPay**: مؤسسة من نوع SARL ، منشأة طبقا لقوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحمل رقم التسجيل الجبائي: 001116098273931، مسجلة في السجل التجاري تحت رقم: 11B0982739-00/16، ومقرها في 25 شارع طرابلس، حسين داي، الجزائر.

(**) **محمد حمزة**: مؤسس مشروع EPay ، درس الإعلام الآلي، بدأ منذ 2003 في التخطيط لإنشاء موقع ويب يتم عبره تسوية المعاملات التجارية، أي عملية الدفع التي كانت من قبل غير ممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(***) **باي بال(PayPal)**: وسيط مالي آمن للدفع عبر الانترنت، فهو موقع ويب تجاري يسمح للمستخدم بتحويل المال عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني لعناوين مختلفة. كما يمكن للمستخدم إرسال المال المرسل إليه إلى الآخرين أو تحويله لحساب المصرف. ينفذ موقع باي بال عمليات الدفع لمواقع البيع، ومزادات الإنترنت، وغير ذلك. في أكتوبر 2002 أصبح موقع باي بال شركة تابعة بالكامل لإي باي .(eBay) يقع مقر الشركة في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

: بسعي محمد توفيق، مداخلة "**التجارة الالكترونية من الجانب القانوني**"، الملتقى الدولي للإدارة الالكترونية ، مجلس الأمة، 2010، ص 11، 15. [10]

: معلومات مقدمة من وزارة التجارة. [11]

[12] : Nassima BENRABRAB , marché du e-commerce en Algerie, Journal l'eco n° 61 du 01 au 15 Mars 2013.

[13] : Ahmed GASMIA, **Ouedkniss.com ; La belle histoire de l'eBay algérien,** N'TIC magazine.N°47du Septembre 2010. P 38,39.

(*) : **الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله** L'Agence Nationale de Promotion et de Développement des Parcs Technologiques (A.N.P.T) ، تأسست وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-91 بتاريخ 24 مارس 2004 الموافق لـ صفر 1425، وبدأت نشاطها في جانفي 2007، فهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري (E.P.I.C) تابعة لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (M.P.T.I.C)، فالحظيرة التكنولوجية هي فضاء للبحث يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يجمع بن مختلف الشركاء الاستراتيجيين من مؤسسات خاصة وعمومية ومراكز التعليم والتكوين ومعاهد البحث والتطوير والمجمعات المختصة بدراسة السوق... بهدف بناء مجتمع المعلومات وتسريع توجيه الجزائر نحو الاقتصاد المعرفي من خلال التقارب والتفاعل بين هؤلاء الشركاء. إذ تتمثل أهدافها في:

- خلق مساحة ديناميكية للترحيب بشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتمتع ببنية تحتية عالية التقنية high-tech .
- إنشاء "مخبر "لتسهيل الابتكار من خلال الجمع بين الشركاء الاستراتيجيين مثل الشركات الخاصة والمرافق العامة للبحث والتطوير، ووكالات التسويق والحاضنة.
- خلق منطقة تعمل على جذب المستثمرين الأجانب وتسهيل نقل التكنولوجيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com